



Unlocking Public and Private
Finance for the Poor

الاستجابة الطارئة لجائحة «كوفيد-19»

تمويل الحكومات المحلية

مذكرة إرشادية لاتخاذ إجراءات فورية

العدد الرابع
الملحق:

قوائم الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي
والنظام الأساسي المزدوج للاستجابة السريعة

15 أيار/مايو 2020



يتناول هذا الملحق الاستجابات الفورية المتعلقة بجائحة «كوفيد-٩١» الموصى بها للحكومات المحلية من خلال الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي ودعم الانتعاش الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي قراءة الملحق مقترناً بالمذكرة الإرشادية. وتسمُّ هذه المذكرة بطابعٍ استشاريٍّ ويُمكن تكييفها لتتلاءم مع مختلف الظروف الفردية.

يتضمَّن الملحق قوائم عامة من الخيارات المتاحة لهذا الدعم التي يمكن اعتمادها من خلال الإبلاغ الموحد عبر النظام الأساسي المزدوج للاستجابة السريعة التابع لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وتتماشى القوائم مع تصنيف منظمة الصحة العالمية لمراحل الجائحة، الذي يميز بين مرحلة التأهّب، ومرحلة الاحتواء المبكر، ومرحلة الانتشار النشط للعدوى بين أفراد المجتمع المحلي. وتشمل القوائم ما يلي:

- الإجراءات المتعلقة بمرحلة التأهّب
- الإجراءات المتعلقة بمرحلة الطوارئ
- الإجراءات المتخذة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي ومرحلة إعادة بناء الحيز المالي

ليس بالضرورة أن تأتي هذه الاستجابات دائماً بالتسلسل الوارد بيانه هنا، بل يُمكن تنفيذها بطريقةٍ متزامنة. ومع ذلك، من المهم تجميع الإجراءات وفقاً للمراحل المذكورة أعلاه للتأكد من ملاءمتها على نحو خاص لجائحة «كوفيد-٩١» وتوحيد عملية الإبلاغ لمختلف الممولين بشأن الإجراءات المحددة التي تنفذها مدن مختلفة وحكومات محلية.

وحتى كتابة هذه السطور، تُستخدَم هذه القائمة للإبلاغ عن الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي والدعم المقدم لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من التعافي في عدّة بلدان.

صيغَ نصّ هذا الملحق من قِبَل محمد عبادي وديفيد جاكسون بمساهماتٍ من فريق تمويل التنمية المحلية التابع لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ويرجى زيارة الرابط الإلكتروني التالي <https://www.uncdf.org/local-development-finance>؛ والتواصل مع nan.zhang@uncdf.org للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول تنفيذ الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمويل الحكومات المحلية.

استعراض عام: الحكومات المحلية في طليعة الاستجابة لجائحة «كوفيد-١٩»

أثبتت جائحة «كوفيد-١٩» الأهمية الكبرى للعمل المحلي الفعّال والسريع ودوره في إبطاء انتشار الفيروس. وعلى حدّ تعبير منظمة الصحة العالمية «الفحص، ثم الفحص، ثم الفحص». فإجراء الفحص، حتى للأشخاص الذين لا يعانون من أعراض، يُتيح عزل المصابين، وتحديد الأشخاص الحاملين للأجسام المضادة، وعلاج المرضى ذوي الحالات الخطيرة. وقد أظهرت التجربة بالفعل أنّ الفحص المبكّر على المستوى «الصناعي»، والتباعد الاجتماعي، والعلاج المُركّز يُمكن أن توقف انتشار الفيروس بشكلٍ فعّال. وفي معظم البلدان، أظهرت التجربة أنّ فاعليّة الاستجابة لجائحة «كوفيد-١٩» تفاوتت تفاوتاً كبيراً عبر الأقاليم الوطنية. ولا يعكس هذا التفاوت الاختلافات في الانتشار الجغرافي للفيروس فحسب، بل يعكس أيضاً الاختلافات في النهج التي تتبعها الحكومات المحلية بوصفها أول المستجيبين.

والواقع أنّ بعض البلدان أهملت دور الحكومات المحلية في الاستجابة المبكّرة، واعترفت في ما بعد علناً بفداحة التكلفة التي ترتبت عن هذا الإهمال. فعلى سبيل المثال، في المملكة المتحدة، أبلغ جيريمي هانت، وزير الصحة السابق والرئيس الحالي للجنة البرلمانية المعنية بالصحة، الجهور أنّ «من الأسباب التي جعلت الفحص يستغرق وقتاً طويلاً للغاية هو أنّ كل شيء جرى تنفيذه مركزياً... أعتقد أنّ أحد الدروس التي يُمكن استخلاصها بشكلٍ معقول من بطء عملية التحكم في الأمور مركزياً هو أننا يجب أن نثق في الحكومات المحلية لمساعدتنا» (مقابلة مع بي بي سي، برنامج وورلد آت وان، ١٧ نيسان/أبريل، <https://www.bbc.co.uk/sounds/play/m00h93y>).

يتضمّن هذا العدد الرابع من المذكرة الإرشادية بيانات جديدة وقسماً موسّعاً حول الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي التي يمكن أن تكون طريقة محسوبةً وفعّالةً للحكومات المحلية لتسريع جهود الاستجابة لجائحة «كوفيد-١٩» في الوقت المناسب ووفقاً للمرحلة التي بلغتها الجائحة في المنطقة المحلية. يُمكن الاطلاع على هذه المعلومات الجديدة في قسم «التدابير الفورية التي يتعين اتخاذها» بدءاً من الصفحة 7.

يوضح الشكل ١ منحنيات تفشي جائحة «كوفيد-١٩» حتى الآن في مجموعةٍ متنوعةٍ من البلدان. ومن الجدير بالذكر أنّه في حين بلغ المنحنى ذروته في شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، فإنّ الانتشار لا يزال يتسارع في أماكن أخرى، على سبيل المثال في بنغلادش وبيرو.

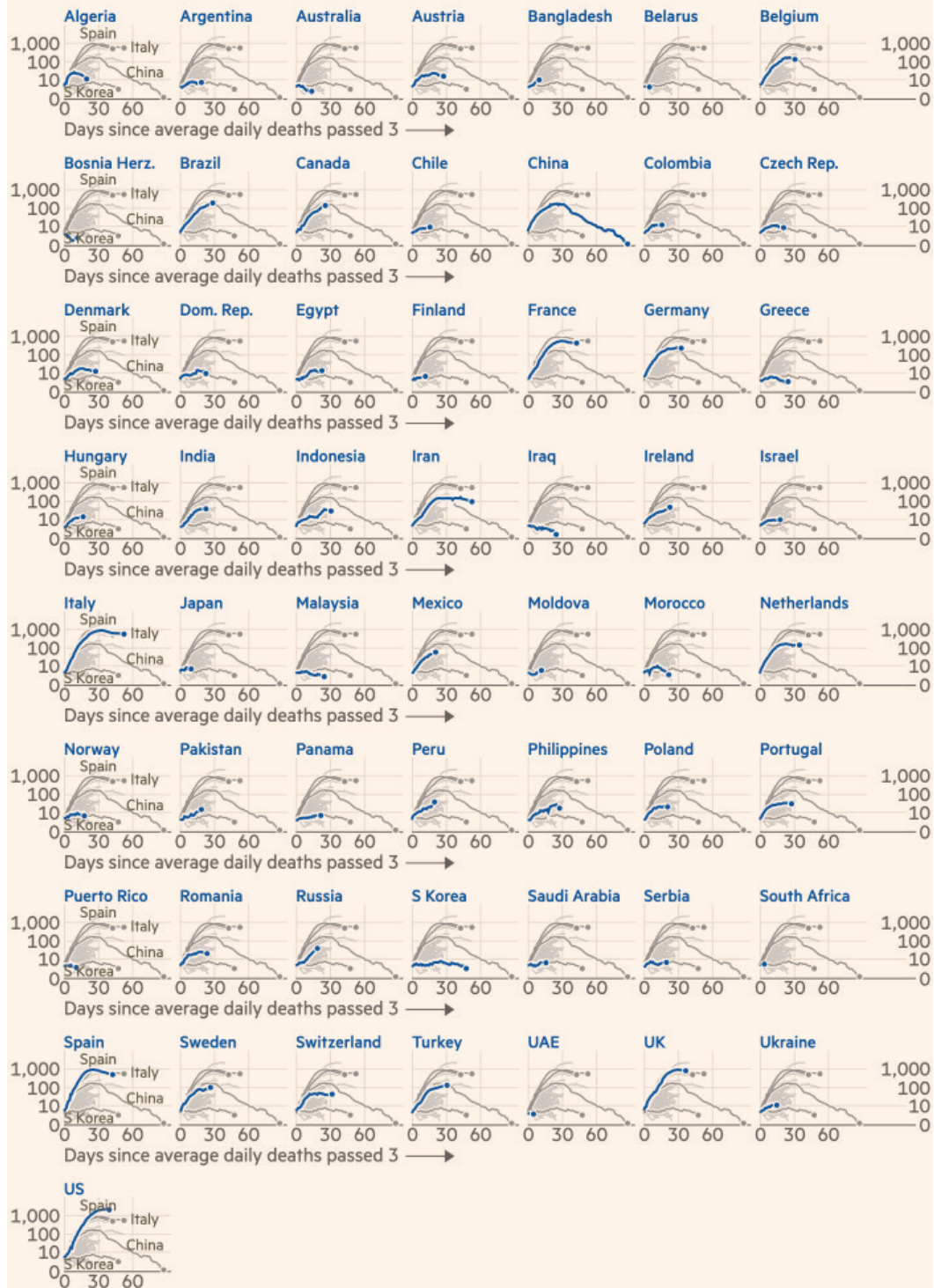
يُظهر الشكل ٢ الفرق في منحنيات تفشي جائحة «كوفيد-١٩» عبر مختلف المناطق دون الوطنية والمدن في مختلف البلدان، حيث يوجد تباين ملحوظ بين المناطق الجغرافية داخل البلد الواحد.

الشكل ٢ مسار الوفيات حسب المناطق دون الوطنية

الشكل ١ - مسار الحالات حسب البلد

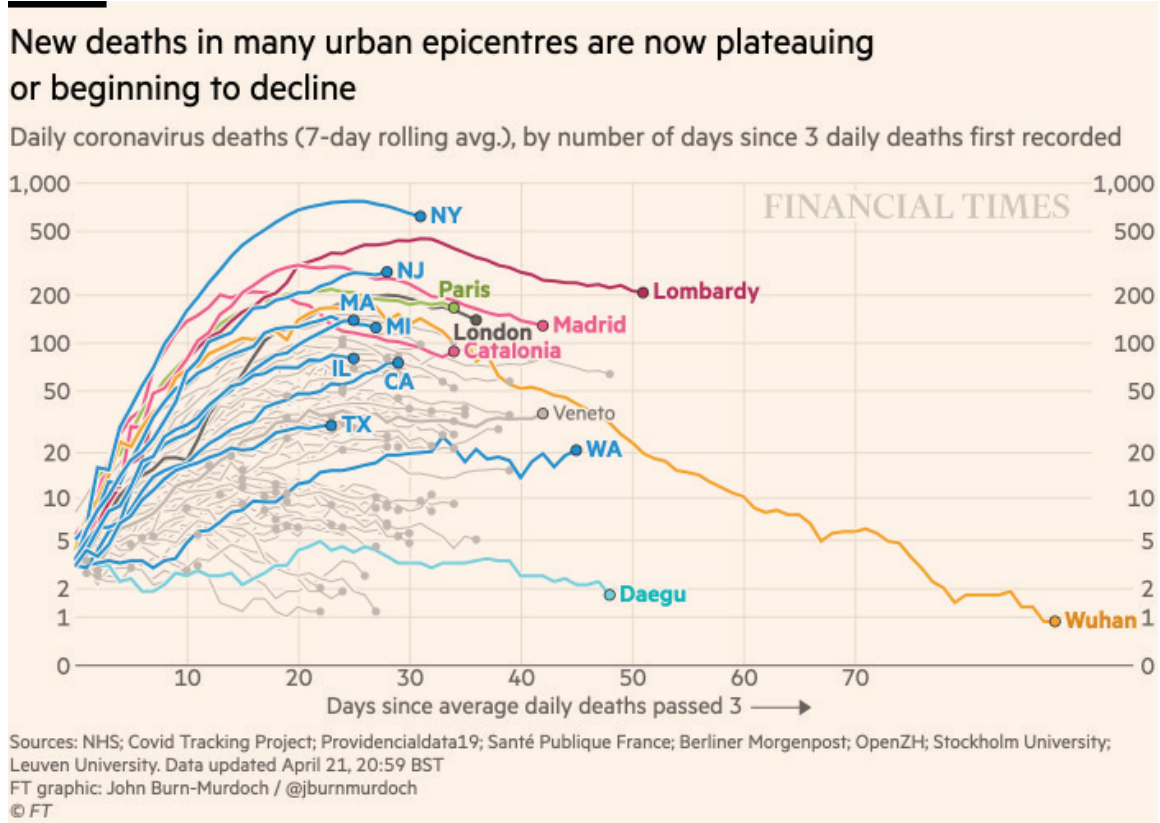
Daily death tolls are still accelerating in many countries

Daily coronavirus deaths (7-day rolling avg.), by number of days since 3 daily deaths first recorded



FT graphic: John Burn-Murdoch / @jburnmurdoch
 Source: FT analysis of European Centre for Disease Prevention and Control; FT research. Data updated April 21, 20:53 BST
 © FT

الشكل ٢ - مسار الحالات حسب المنطقة دون الوطنية



المصدر: <https://www.ft.com/coronavirus-latest>

في حين أن الشكل ٢ يجمع بين الحكومات المحلية والحكومات الإقليمية، من الواضح أن بعض المناطق نجحت أيضاً في إبطاء معدل النمو. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية، تصدّرت نيويورك ذروة الإصابات، لكن لم يحدث ذلك في ولاية نيو جيرسي المجاورة. وفي كوريا الجنوبية، تمكّنت مدينة دايجو من السيطرة على الفيروس منذ البداية. وتكشف البيانات والتحليلات أن ذروة الإصابات تحدث في أوقاتٍ مختلفةٍ في مختلف المدن والمقاطعات وفقاً لمعدل الانتشار، وتوقيت بدء انتقال العدوى - وهي ظاهرة يُطلق عليها اسم «ذروة التدحرج». وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تُستخدم على نطاق السجل اللوغارثمي وبالتالي تُمثل أرقاماً مربعة. وتتسم هذه الأرقام بالدينامية وتخضع للتحديث يومياً. بإمكانكم الاطلاع على أحدث المعلومات من خلال هذا الرابط:

<https://www.ft.com/coronavirus-latest>

تقود الحكومات المحلية جهود الاستجابة لجائحة «كوفيد-19» في جميع أنحاء العالم، وتقف في خطوط المواجهة لتنسيق مشاركة المواطنين وتقديم الخدمات وإدارة الأماكن العامة. وقد أظهرت الدراسات والشهادات واستجابات الحكومات من جميع أنحاء العالم أن قدرة الحكومات المحلية على التأهب، وما تملكه من هياكل أساسية، ورأس مال بشري، وقدرة على الحصول على الأموال المُخصّصة لحالات الطوارئ، وقدرة على التنسيق، وتدفع للاتصالات مع الحكومة المركزية، تُعدّ جميعها من بين التدابير الرئيسية لاحتواء تفشي الإصابة بالفيروس وضمان التعافي السريع. وتتحمّل الحكومات المحلية في جميع أرجاء العالم مسؤولية توفير الخدمات الأساسية لشعبها. ومع الأخذ بتدابير الوقاية والاحتواء، يُصبح الحفاظ على مستوى كافٍ من هذه الخدمات مع ضمان الامتثال للتدابير التقييدية الشاغل الرئيسي للحكومات المحلية. تطلّع الحكومات المحلية بدورٍ أساسي في ضمان تنفيذ بروتوكولات الاستجابة لجائحة «كوفيد-19».

تُبيّن الأمثلة الأخيرة للصين وكوريا الجنوبية أهمية الحكومات المحلية وفعاليتها في تعبئة جهود الاستجابة لدى المجتمعات المحلية. وكان من أبرز الإجراءات التي اضطلعت بها الحكومات في أثناء تفشي جائحة «كوفيد-19» اتخاذ قرارات فورية في الوقت المناسب،

وتتمتع الحكومات المحلية بوضع فريدٍ يُكَّنها من صياغة استجابة شاملة للأوبئة وتكييفها وتنفيذها.

وتوجيهها إلى الأماكن الصحيحة، والاستعانة بالمؤسسات المناسبة لكفالة الاستجابة الفعّالة. وبإيجاز، جرى التركيز على زيادة الدعم وسرعة تحويل المنح المالية إلى الحكومات المحلية لتعزيز جهودها الرامية إلى التصدي لفيروس كورونا. وفي حين أنّ الحكومة المركزية هي التي نسّقت الاستجابة الشاملة في مقاطعة ووهان، فإنّ تنفيذها الفعلي كان من مسؤولية حكومات المقاطعات والحكومات المحلية. وأفرجت الصين عن دفعةٍ مُسبَّقةٍ قيمتها ٨,٦ مليار دولار أمريكي كمدفوعاتٍ تحويليةٍ للحكومات المحلية في عام ٢٠٢٠. كما حُصص مبلغٌ إضافي قدره ١٦ مليار دولار أمريكي من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية للتخفيف من التحديات المالية التي تواجهها، وذلك في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ إلى آذار/مارس ٢٠٢٠. ويُبيّن الشكل ٢ النجاح النسبي الذي حققته مدينة دايجو في إدارة الأزمة.

إنّ الدور القيادي الذي تضلّع به الحكومات المحلية في مواجهة تحدي جائحة «كوفيد-١٩» وكذلك الأوبئة السابقة، مثل إنفلونزا الطيور وسارس وإيبولا، يُعدّ مناسباً بشكلٍ خاص ليس فقط لأنّ آثار مثل هذه الأوبئة تتخذ طابعاً محلياً (ينطبق الأمر نفسه على أي أزمة أخرى) بل لأنّه بالنسبة إلى جائحة «كوفيد-١٩» على وجه الخصوص، فإنّ الإجراءات المحلية مثل التباعد الاجتماعي لها تأثيرٌ مباشر كذلك على النتيجة. وتتمتع الحكومات المحلية بوضعٍ فريدٍ يُكَّنها من صياغة استجابة شاملة للأوبئة وتكييفها وتنفيذها. ونظراً لأنّ الوباء يُنتج آثاراً اجتماعية - اقتصادية متعددة الأوجه تهدد النسيج الاجتماعي والإداري والاقتصادي ذاته، فإنّه يتطلّب استجابةً متماسكةً عابرة لحدود القطاعات لضمان المواءمة والتآزر بين مختلف التدخلات القطاعية في منطقة محلية معيّنة.

استجابة مالية فورية من الحكومات المحلية

تمويل الحكومات المحلية



يتطلّب كل تدبير وقائي واحتوائي توفير الموارد ولكل تدبير جوانبه المالية. ولتمويل استجابتها للأوبئة، تعتمد الحكومات المحلية على ثلاثة مصادر رئيسية هي: إيراداتها الخاصة، والتحويلات الحكومية الدولية، والاقتراض دون الوطني. ولا يتوفر هذا الأخير إلا في البلدان التي توجد فيها بيئة تشريعية وسياساتية داعمة.

تُعدّ **إيرادات المصادر الخاصة** بمثابة أكثر مصادر التمويل مرونةً يُمكن إعادة توجيهها بسهولة نسبياً نحو التصدي للوباء. ولكن في العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، تقلّ حصة إيرادات المصادر الخاصة عن ١٠٪ من مجموع ميزانيات الحكومات المحلية، وهي غير كافية للاستجابة الفعّالة للوباء. وعلاوةً على ذلك، فإنّ استجابة الصحة العامة لفيروس كورونا تُقلّل إلى حدّ كبير من إيرادات المصادر الخاصة بثلاث طرق:

- يؤدي التباعد الاجتماعي والعمل من المنزل والإقفال إلى تدمير صناعات التجزئة والنقل ويحرم الحكومات المحلية من عائدات الضرائب.
- يؤدي ارتفاع البطالة إلى خفض مدفوعات ضريبة الإيجار والممتلكات.
- يُقلّل انخفاض النشاط الاقتصادي بشكلٍ عام وذلك يقلل الضرائب التجارية وإيرادات الرسوم.

لا تزال التحويلات الحكومية الدولية المصدر الرئيسي لتمويل الحكومات المحلية في كثيرٍ من البلدان. ومع ذلك، فإنّ ما بين ٧٠ و٨٠ في المائة من تحويلات الحكومة المركزية تأتي على هيئة منحٍ غير اختياريةٍ مُخصّصة لأنشطة قطاعية معيّنة ولا تترك سوى قدر ضئيل للغاية من المرونة للحكومات المحلية لتكييف هذه الموارد مع احتياجات الاستجابة المحلية للوباء. وعلاوةً على ذلك، فإنّ المنح المتكررة غير الرأسمالية لا تكفي عادةً إلا لتغطية نفقات كشوف الرواتب، في حين أنّ تكاليف العمليات والصيانة كثيراً ما يجري إهمالها. وتتناقض هذه الحالة تناقضاً واضحاً مع الاستجابة الفعّالة للأوبئة التي تتطلّب (١) اتباع نهج قطاعي شامل، مما يعني إعادة تخصيص التمويل بين مختلف القطاعات؛ و(٢) زيادة النفقات غير الرأسمالية لتوعية المجتمع المحلي وتعبئته، وإنفاذ النظام العام،

وإعادة هيكلة تقديم الخدمات العامة لضمان استمراريتها. وفي كثير من البلدان، تنصُّ الأطر القانونية على الإدارة المحلية لمخاطر الكوارث، غير أنَّ هذه الآليات لم تحظ في كثير من الأحيان بالاهتمام المالي الكافي، وحيثما وجدت، تتطلب الأموال إجراءات معقدة للحصول عليها كل مرة، بدلاً من أن تكون استجابة ذات سيولة فورية وإجراءات مُحدَّدة مُسبقاً.

وفي الختام، فإنَّ **الاقتراض دون الوطني**، ولا سيما في البلدان النامية، يتسم بالمحدودية بسبب ضيق الحيز المالي للحكومات المحلية وقدرتها المنخفضة على السداد، فضلاً عن القيود القانونية المفروضة على سلطاتها في مجال الاقتراض. وبناءً عليه، فإنَّ اقتراض أي أموال كبيرة للاستثمارات الرأسمالية يبدو مستبعداً، ولكن حيثما أمكن ذلك من الناحية القانونية، قد تلجأ الحكومات المحلية إلى الاقتراض القصير الأجل للأنشطة التنفيذية العاجلة إذا لم تكن مصادر التمويل الأخرى متاحة.

التدابير الفورية التي يتعين اتخاذها

إيرادات المصادر الخاصة **والإدارة المالية**: سيتأثر الحيز المالي للحكومات المحلية تأثراً شديداً بهذه الأزمة. وسيؤدي ذلك إلى الحد من قدرتها على توفير خدمات الصحة العامة الشاملة التي تُشكّل جزءاً أساسياً من دعم الجهود الوطنية. يُوصى باتخاذ الإجراءات التالية على الفور:

1. **تقييم الموارد المتاحة ومراجعة الميزانية النقدية للرُّبع/الأشهر الثلاثة المقبلة.** يتمثل العنصر الأكثر احتمالاً في نقل الموارد المُخصَّصة للإنفاق الرأسمالي إلى النفقات التشغيلية؛ ولا يضيف هذا الإجراء موارد جديدة ولكنه يُعيد توزيع ما هو متاح - فهو إجراء يقع تحت سيطرة الحكومات المحلية التي تتطلب فقط توجيهها سياسياً من الحكومات المركزية حول أنواع الموارد المدرجة بالفعل في الميزانية التي يُمكن إعادة توزيعها. وتعدُّ مثل هذه التوجيهات ضروريةً لأنَّ بعض الحكومات المركزية قد تكون مفرطة الحذر وتنتظر قدوم التحويلات، في حين أنَّ حكومات أخرى قد تبالغ في ردّة الفعل وتعتمد على استخدام الموارد المُخصَّصة للمدفوعات الحرجة مثل الرواتب، لشراء معدات التعقيم.
2. **يجب أن تُقدّم المدفوعات من قبل وكالات الحكومة المركزية وغيرها إلى الحكومات المحلية لاستخدام الأصول الرأسمالية للحكومة المحلية (المباني وما إلى ذلك) كجزء من جهود الاستجابة.** نعم، إنها أزمة ولكن الدفع مقابل استخدام هذه الأصول سيحدد الإيرادات الخاصة المفقودة، ويحافظ على السيولة المطلوبة للخدمات الأساسية ويفيد جهود الاستجابة.
3. **ينبغي للوكالات والشركات التي تتمتع بوضع جيد يُمكنها من إعفاء الحكومات المحلية مؤقتاً من ديونها، وغيرها من المدفوعات الصادرة، أن تفعل ذلك.** وينبغي للحكومة المركزية أن تُقدّم ضمانات/تعويضات للشركات التي تُعفي الحكومات المحلية من سداد هذه المدفوعات. وينبغي إعادة جدولة المدفوعات بالتعاون مع كبار المسؤولين الماليين.
4. **مراجعة أنظمة دفع الضرائب والرسوم المحلية لضمان وتعزيز سلامتها وإتاحة الولوج إليها.** دراسة كيفية دفع الضرائب والرسوم المحلية من قبل المواطنين والشركات لتحديد سُبل الحد فوراً من الاتصال الشخصي عند الاقتضاء مع الحفاظ على سبل التواصل قدر الإمكان، والتغطية، وتجنُّب «الضرائب الرقمية»، أو فقدان السيطرة على نظام الدفع. ويُمكن أن يشمل ذلك تعظيم الإيرادات من الشركات التي يُمكنها الاستمرار في تشغيل المنصات الرقمية للحفاظ على النشاط الاقتصادي العام.

وكإجراء فوري، من الهامّ تجنُّب النفقات الإضافية المفرطة أو الشراء الطويل الأجل أو الالتزام بعقود طويلة الأجل مع مقدمي الخدمات.

التحويلات الحكومية الدولية. يُمكن أن تكون **هذه التحويلات** وسيلةً فعّالةً للحكومات لتنفيذ استراتيجياتها المتعلقة بالاستجابة لجائحة «كوفيد-19». وفي معظم البلدان، هناك ما لا يقل عن أربع قنوات موجودة يُمكن استخدامها:

- **عادةً ما تُطبّق منَح النفقات والتحويلات التقديرية المتكررة إلى الحكومات المحلية على الرواتب وتكاليف السفر والسلع والخدمات.** وتتمثّل ميزة هذه القناة في أنَّها متاحة في جميع إدارات الحكومة المحلية وفقاً لتقدير القيادة المحلية. ويُمكن زيادة هذه المنح وإعادة استخدامها كمنح استجابة تشغيلية لجائحة «كوفيد-19»

لتنفيذ البروتوكولات المحلية. ويُمكن أن يجري الإبلاغ من خلال القنوات القائمة مع الإشراف الذي توفره الهيئة الصحية ذات الصلة. وينبغي شراء السلع والخدمات من خلال الآليات القائمة، مع زيادة تفويض السلطة أو الحدود القصوى للمشتريات المحلية عند الاقتضاء. إنَّ زيادة القيمة لهذه التحويلات ستمكّن التمويل المشترك مع الفئة التالية أدناه لتحقيق فاعليّة إضافية.

- **المَنَح المشروطة المقدمة إلى إدارات التعليم والصحة المحلية من الوزارات المركزية.** من الواضح أنَّ هذه القناة ينبغي أن تكون وسيلةً رئيسيةً للاستجابة. ولا يكون ذلك من أجل الموارد المالية الوطنية وحسب، وإنما للموارد الإضافية أيضاً الواردة كجزءٍ من جهود الإغاثة الدولية. وينبغي على الشركاء الإنمائيين، حيثما أمكن، أن ينسقوا مع هذه الوكالات، وأن يبنوا على معارفهم المحلية وقدراتهم التشغيلية، وأن يتجنبوا التَّظُم الموازية.
- **المَنَح الرأسمالية التقديرية للحكومات المحلية.** تُوفّر هذه الأموال مجالاً أقل للاستجابة الفورية في الأشهر القليلة المقبلة لأنها تعتمد على دورات البناء والمشتريات. ومع ذلك، فإنَّ هذه الحالة الطارئة توفر حُجَّة لإعادة تطبيقها على شراء المعدات الطبية والمركبات وغيرها من بنود الإنفاق الرأسمالي المؤهلة في إطار مخطط الحسابات وتصنيفات الإنفاق العام للإنفاق الرأسمالي. ويُمكن التعجيل بالشراء. ومن الهامّ للحكومات المحلية أن تُسَدِّد لها تكاليف هذه الاستجابة الفورية لاحقاً، تفادياً لتعطُّل المشاريع الرأسمالية الجارية. ومن مزايا هذا الإجراء أنَّ كثيراً من المشاريع الرأسمالية ستتوقف بسبب التباعد الاجتماعي وغير ذلك من التدابير، وبالتالي قد توجد بعض السيولة.
- **إعادة تشكيل صندوق إدارة مخاطر الكوارث لدعم جهود الاستجابة لجائحة «كوفيد-19».** لدى عدّة دول نصوص قانونية تتعلّق بإنشاء صناديق للاستجابة لمخاطر الكوارث، وهذه الصناديق في كثير من البلدان لم تُفَعَّل قط أو تُدار بالكامل من المركز. ويُمكن إعادة رسملة هذا الصندوق على وجه السرعة ونقله إلى الحكومات دون الوطنية لدعم خطتها للاستجابة.

ية للإنفاق التشغيلي. تُعدّ الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي نوعاً خاصاً من التحويلات المالية الحكومية الدولية التي يُمكن أن تشكل أداةً مفيدةً وفعّالة في يد الحكومات لتنفيذ استراتيجيات الاستجابة لجائحة «كوفيد-19». ويتمثّل الجانب المضئي في الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي في أنَّها تجمع بين العناصر الأكثر فاعليّة من المنحة الرأسمالية التقديرية والمنحة المتكررة التقديرية. فآلية تحويل الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي مماثلة للآلية المستخدمة في تحويل المَنَح الرأسمالية. ولا تُستمدّ الموارد من الميزانية المتكررة للموارد البشرية ونفقات التشغيل الأساسية، بل تُستمدّ من أموالٍ أخرى وتستخدم الطريقة الإنمائية (أو الميزانية الرأسمالية) حسب الاقتضاء. ولهذه الطريقة أربع مزايا:

- تبعاً لشدّة الإقفال وأثره الاقتصادي، يتباطأ الإنفاق على مشاريع كثيرة إنمائية أو رأسمالية، وهو ما يعني احتمالية توفر سيولة فورية في إطار بنود الميزانية.
- عادةً ما يُعاد تقييم النفقات في إطار الميزانية الإنمائية/الرأسمالية سنوياً ولا تتحمل التزامات طويلة الأجل (على سبيل المثال، للموارد البشرية).
- عادةً ما تكون الميزانية الإنمائية أكثر انفتاحاً لتلقي مساهمات من المساعدات الإنمائية الدولية، والمعونات الخيرية، والجمهور، ومصادر أخرى. ويُمكن إعادة توظيف الحسابات الإنمائية الحالية التي تتبع إجراءات إبلاغ تُتَّسم بالشفافية.
- يُمكن أن يُعهد مهمة تخصيص الميزانية الإنمائية إلى تقدير رئيس البلدية أو مجلس إدارة السلطة المحلية، ولا يلزم تخصيصها مُسَبِّقاً لأي إدارة أو قطاع معين.

يمكن الاستعانة فوراً بالإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي، بمجرد توفرها للحكومات المحلية، لتنفيذ بروتوكولات الاستجابة لجائحة «كوفيد-19». وفي هذا الاعتبار، تختلف الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي عن الميزانية الإنمائية العادية أو الميزانية الرأسمالية. فلهذه الإعانات معايير وقواعد محددة. على سبيل المثال، لا يُمكن الاستعانة بها في أي نفقات يترتّب عنها التزامات طويلة الأجل، مثل الموظفين الدائمين الجُدد المدرجين في كشوف الرواتب أو مشاريع البنية التحتية الكبيرة الجديدة التي تتطلّب تشغيلاً وصيانة. ومع ذلك يُمكن استخدامها لتغطية تكاليف الموظفين (المؤقتين)، وتكاليف السلع والخدمات، والبنود الرأسمالية الصغيرة (مثل المعدات الطبية أو الدرجات النارية). وبالتالي، تُعطي الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي المجموعة الكاملة من بنود الميزانية ورموز النفقات، وهو ما يُساهم في توفير مرونةٍ حاسمةٍ يُمكنها:

- **إضافة مبالغ تكميلية للتدخلات والمشاركة في تمويلها** من قِبل الإدارات باستخدام الأموال المشروطة المخصصة مركزياً (على سبيل المثال، لجعل مبادرة جارية من قِبل مستشفى محلي، ممول من وزارة الصحة، أكثر فاعلياً).
- **الجمع بين التدخلات المُنفَّذة** من قِبل إدارات مختلفة (على سبيل المثال، استكمال مبادرة جارية من قِبل مستشفى محلي بتنفيذ نشاط متابعه تضطلع به الخدمات الاجتماعية أو الأشغال العامة، مثل إعادة تركيب المنشآت لتعزيز التباعد الاجتماعي).
- **توزيع الأموال على جميع فئات الإنفاق القانوني تقريباً** (على سبيل المثال، توظيف موظفين واستشاريين مؤقتين)، وشراء الوقود أو معدات الوقاية الشخصية، وشراء الدرجات النارية لفريقي من موظفي إنفاذ الحجر الصحي).
- **إدارتها إما من قِبل الإدارات المعنية أو من قِبل الوحدة المعنية بالاستجابة لجائحة «كوفيد-19»** برئاسة رئيس البلدية أو المجلس، أو الاثنين معاً.

يتميز الأداء والإبلاغ في ما يتعلق بالإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي المخصصة لجائحة «كوفيد-19» بالشفافية وتواتر الإبلاغ. وبالتالي، يُمكن تكييف سمات الإبلاغ القائمة لتلائم الميزانية الإنمائية. وتُدار الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي على أفضل وجه عن طريق وضع خطة مُحدَّدة مُسبقاً ومُصمَّمة محلياً، بحيث تُعدَّل بانتظام بما يتماشى مع تطور الجائحة في المنطقة المحلية. ويُمكن إقرار هذه الخطة من قِبل الجهات المشاركة في جهود الاستجابة لجائحة «كوفيد-19» نظراً لأهميتها. ويُمكن إجراء التحويلات ذات الصلة بالإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي على نحو أكثر تواتراً مقارنةً بالتحويلات الإنمائية العادية، ومثلاً على أساس ربع سنوي، مقابل تحقيق مقاييس الأداء أو الأهداف الواردة في الخطة. وهنا تبرز ثلاث سمات هامة. أولاً، أن الحكومة المحلية هي المسؤولة عن تصميم الخطة وإدارتها وتنفيذها، وثانياً أن مقاييس الأداء ستكون مرنة بما يكفي للسماح بإجراء تنقيحات سريعة ومتكررة (بدون تكلفة) على الميزانية وإجراء تغييرات في توزيع النفقات بين الأنشطة، وثالثاً أن نظام الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي يُمكن الحكومة المحلية من «التسابق مع المنحنى» بشكل دينامي وتكييف استجابتها وأنشطتها بما يتماشى مع تقدُّم الجائحة.

وينبغي إعطاء الأولوية لطرائق التمويل التي تُتيح أقصى قدر من المرونة وحدد أدنى من الشَّرطية لتحقيق استجابةٍ شاملة للقطاعات المختلفة على الصعيد المحلي.

وأخيراً، يتوقف المبلغ المناسب من الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي على الموارد المتاحة، ومرحلة انتشار الوباء، ودرجة مشاركة الحكومة المحلية في الاستجابة الوطنية، والطاقة الاستيعابية لدى الحكومة المحلية. وقد طوّر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أداةً لتحديد النطاق بسرعة، استناداً إلى منهجية تحديد النطاق المطبَّقة في عمله الآخر المتعلق بتمويل الحكومات المحلية، إذ تتمكّن سريعاً من إنتاج تصميم مقترح للإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي بالشراكة مع الحكومات المركزية أو المحلية. ويُمكن لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أيضاً أن يُتيح هيكل المنح الإلكتروني الخاص به لمعالجة المساهمات الخارجية، المقدمة من شركاء إماماء، في نظام خاص بالإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي ورفع التقارير بشأنها على وجه السرعة.

الاقتراض دون الوطني. ينبغي على الحكومات المحلية، حيثما يكون ذلك مناسباً، أن تستعرض أثر جائحة «كوفيد-19» على التزاماتها. توجد في كثير من البلدان مصارف إئمانية وطنية، وبعض البلدان لديها مصارف إئمانية دون وطنية. ويُمكن أن توفر هذه المصارف الضمانات وأن تدعم الاقتراض دون الوطني لضمان استمرارية البرامج والاستثمارات القائمة. وقد تلجأ الحكومات المحلية إلى الاقتراض المعبري القصير الأجل لتغطية نفقات الطوارئ (مثل المرتبات والمعدات).

وستغطي المذكرة المقبلة بشأن الاسترداد المُبكر خطوط الائتمان الطويلة الأجل وغيرها من الحلول.

التمويل الخيري. تمكّنت كثير من الحكومات المحلية من جمع تمويل خيري إضافي لاستكمال مصادر التمويل التي نوقشت أعلاه. ويُمكن تحويل التمويل الخيري إلى الحكومات المحلية مباشرةً كتبرعات (وهو النوع الأكثر مرونة من التمويل) أو كمساهمات مالية أو غير مالية (معدات ومواد) في مرافق وخدمات مُحدَّدة، مثل دعم الإسعاف لنقل المرضى، ودعم الملاجئ لضحايا العنف الجنساني والجنسي والفئات الضعيفة الأخرى، والمواد الغذائية للأسر الضعيفة خلال فترة الإقفال، ومراكز تقديم الوجبات ونقاط التوزيع، وما

إلى ذلك، ويُنشئ عدد من الحكومات المحلية صناديق محلية لحالات الطوارئ لتعبئة التمويل الخيري. وتعمل هذه الصناديق كهيكل مُحدّد الغرض له ترتيباته الإدارية وإجراءات الإنفاق الخاصة به لضمان الملاءمة والشفافية في العمل.

يُمكن للحكومات المحلية أن تزيدَ فاعليّة هذه الصناديق في تعبئة التمويل الخيري من خلال الاستفادة من المنصات الرقمية للتبرعات التي تستعين بمصادر جماعية. كما يُمكن الاستفادة من المنصات الرقمية في جهود التعبئة المباشرة لتلبية احتياجات مُحدّدة مثل شراء مجموعات الفحص أو الأدوية ويُمكن تتبّع أثرها بسهولة. ويُمكن أيضاً تعبئة أشكال أخرى من التمويل العام من خلال الاستعانة بمصادر جماعية للاستفادة من المنصات الرقمية.

بالنسبة إلى جميع هذه المعايير، يُمكن إضافة تقارير وشفافية إضافية خاصة بجائحة «كوفيد-19»، ولكن بالنظر إلى أنّ هذه الاستجابة الفورية تتعلق بأيام وليس أسابيع، ولأنّ التدابير معمولٌ بها فعلاً وخاضعة للتنظيم، ينبغي للسرعة أن تحظى باعتبار رئيسي في هذا الشأن. وينبغي إعطاء الأولوية لطرائق التمويل التي تُتيح أقصى قدرٍ من المرونة وحداً أدنى من الشّروطية لتحقيق استجابةٍ شاملة للقطاعات المختلفة على الصعيد المحلي.

المبادرون الأوائل، بدء التشغيل، الدعم الفني الفعّال، التعلّم

قد يتطلّب تنفيذ هذه التدابير دعماً فنياً. وقد قدّم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الدعمَ بالفعل لحكومات بنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والسنغال، والصومال، وأوغندا لتنفيذ بعض التدابير المذكورة أعلاه. وتُجرى محادثات مماثلة مع الحكومات المحلية والسلطات المركزية في أماكن أخرى. وتنتطعُ إلى تبادل هذه التجربة مع شركائنا في منظمة المدن والإدارات المحلية المتحدة، والرابطة العالمية للمدن الكبرى، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل)، من خلال شبكة الاستجابة لجائحة «كوفيد-19» الحكومية المحلية، بما في ذلك في جلسة التعلّم المباشر في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٠.

مزيد من التفاصيل، يُرجى التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني nan.zhang@uncdf.org



الأبعاد الرئيسية لجهود الاستجابة التي تضطلع بها الحكومات المحلية

مزايا التصدي للأوبئة من قبل الحكومات المحلية

يستند الأساس المنطقي لمشاركة الحكومات المحلية في التصدي لجائحة «كوفيد-19» إلى المنطق العام للحكومة اللامركزية، الذي يؤدي إلى نتائج أفضل في أربع مجالات: الكفاءة والإنصاف وتقديم الخدمات، والشرعية.



ترتبط الكفاءة، ولا سيما الكفاءة في التخصيص، بحقيقة أنّ الحكومة المحلية لديها فهم أفضل للاحتياجات المحلية من الحكومة المركزية. وفي سياق الأزمات الصحية والأوبئة، مثل جائحة «كوفيد-19»، يسمح ذلك للحكومات المحلية بتخصيص الموارد لتلبية الاحتياجات المحلية بطريقةٍ توسّع تأثيرها إلى أقصى حدٍّ ممكن. يتسبب الوباء في إصابة أسواق العمل بتشوّهات عن طريق زيادة الطلب على القوى العاملة المشاركة في التصدي للوباء والحد من الطلب على المهن الأخرى. ومن المحتمل أن تكون الحكومات المحلية أكثر استجابةً للتغيّرات الحاصلة في سوق العمل وأن تعيد تخصيص الموارد بطريقةٍ تُقلّل الآثار السلبية على الاقتصادات المحلية إلى حد أدنى. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، دعم الأعمال التجارية المحلية المتضرّرة من الوباء، التي لا تغطيها البرامج الوطنية أو تمويل الأشغال العامة ذات العمالة الكثيفة المتصلة بالتصدي للوباء. كما أنّ المِلْكِيّة المحلية الأقوى لتدابير الاستجابة تعني أيضاً تحسين رصد النفقات العامة وصونها.

يتحقق الإنصاف لأن الحكومات المحلية تعمل تحت رقابة عامة أكثر من الحكومة المركزية نظراً لقربها من السكان. ويؤدي ذلك إلى إدارة أكثر فاعلية للاستثمارات وغيرها من الموارد المالية من أجل التصدي للأوبئة، ولا سيما بالنسبة إلى الفئات السكانية المهمشة ومن يعيشون في أماكن نائية. وتبيّن التجربة المستخلصة من التعامل مع الأوبئة السابقة (مثل إيبولا)، وكذلك جائحة «كوفيد-19» المنتشرة حالياً، أنّ الفقراء والمحرومين هم من بين أكثر الفئات تضرراً. ومن المرجح أكثر أن توسع الحكومات المحلية تدابير التصدي للأوبئة لتصل إلى المناطق الفقيرة، مثل توفير المياه وخدمات الصرف الصحي أو أن توزع معدات الحماية الشخصية على الباعة المتجولين وجامعي النفايات وغير ذلك من العاملين في القطاع غير الرسمي.

تستعين الحكومات المحلية في تقديم الخدمات بنفس ميزة المعلومات والمعرفة المحلية التي تساعد على تحقيق مستوى أفضل من الكفاءة والإنصاف. ولا يقتصر الأمر على تحلي الحكومات المحلية بفهم أفضل أنواع الخدمات ونطاقها الذي تتطلبه مختلف فئات السكان، بل يمكنها أيضاً أن تعتمد على الموارد والخبرات المحلية لإنتاج مثل هذه الخدمات وصيانتها. ويكتسي هذا الأمر أهمية كبيرة للغاية في أثناء الاستجابة للأوبئة عندما تكون الموارد شديدة المحدودة. ويمكن للحكومات المحلية أن تُحدّد المواد المحلية الرخيصة الثمن والحلول المُخصّصة لمعدات الحماية ومرافق الحجر الصحي وغيرها من التدابير، وتعبئة العمالة المحلية غير المُكلّفة والمتطوعين من أجل التصدي للوباء.

إنّ شرعية الحكومة هي أساس العقد الاجتماعي الذي يضمن التماسك والاستقرار الاجتماعيّين. يؤدي الوباء، لا سيما إذا دام لبعض الوقت، إلى تصدّعات اجتماعية واقتصادية تُقوّض هذا الأساس. ومن الأهمية بمكان أن يظل السكان واثقين في حكوماتهم ومقتنعين بمدى ملاءمة تدابير الاستجابة في مثل هذه الحالات. إنّ التضامن الاجتماعي والعدالة القانونية عاملان أساسيان يُمكنان من التصدي الفعّال للوباء، والحكومات المحلية هي أدنى طبقة يُبنى عليها صرح الشرعية الحكومية بأكمله.

ما الذي يُمكن عمله؟



زيادة قدرة نظام الرعاية الصحية المحلي، وتوعية المجتمع المحلي وتعبئته، وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية، وإنفاذ النظام العام واللوائح لمنع العدوى واحتوائها، ومواصلة توفير الخدمات الأساسية، وتدابير الإغاثة للاقتصادات المحلية. ويتوقف نطاق الاستجابة والإجراءات المُحدّدة على الاختصاصات والمسؤوليات القانونية للحكومات المحلية ووضعها المالي الذي يحدد حجم الموارد المالية المتاحة.

إنّ زيادة قدرات نظام الرعاية الصحية المحلي يشكّل على الأرجح الشاغل الرئيسي للحكومة المحلية. فالضغط على النظام الصحي المحلي يتضاعف كثيراً في زمن الأوبئة، بينما تكون القدرة الزائدة محدودة للغاية في العادة أو منعدمة بصراحة. ويُمكن للحكومات المحلية أن تستعين بموظفين طبيين إضافيين لتعزيز القدرة الحالية (على سبيل المثال، المتقاعدون أو طلاب كليات الطب). ويجوز لها شراء المعدات اللازمة لصالح مرافق الرعاية الصحية القائمة، والمؤسسات العامة والخاصة، والسكان عموماً، مما في ذلك اقتناء معدات الحماية الشخصية وتأمين موارد مناسبة لفحص الصلاحية بواسطة أطراف ثالثة من بائعي معدات حماية الجهاز التنفسي وغيرها من المعدات، مثل لوازم مكافحة العدوى، وموازين الحرارة الرقمية، وغيرها من تكاليف المعدات المرتبطة بالحجر الصحي والعزلة. ويجوز للحكومات المحلية أن تحوّل المباني القائمة وأن تبني مرافق جديدة للأنشطة المتصلة بالعزل/الحجر الصحي ومختبرات الفحص؛ وتوفير وسائل النقل والسكن للموظفين الطبيين وتوفير الخدمات الضرورية مثل الخدمات/الدعم الصحي السلوكي.

في حين أنّ نظام الرعاية الصحية المحلي هو الهدف المتوخّى من هذه الجهود، فإنّ زيادة قدرة نظام الرعاية الصحية تتطلب استجابةً شاملةً في عموم القطاعات واتخاذ إجراءات منسّقة بين عدّة قطاعات وصناعات (الخدمات العامة، والتعليم، والنقل، والبناء) وكذلك بين جهات فاعلة متعددة في القطاعين العام والخاص.

عية المجتمع وتعبئته بأهمية بالغة في الاستجابة الفعّالة للأوبئة لسببين:

- يساعدُ تحسين الوعي الشعبي حول المرض، واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة، وتحديد درجة الإقفال ونطاقه، على احتواء الوباء وفي الوقت نفسه يخفف الضغط على نظام الرعاية الصحية المحلي.

- تكمل المبادرات والمساهمات المجتمعية من خلال العمل التطوعي والعمل المجتمعي والهيئات المالية والهيئات العينية من المواد الغذائية وغير الغذائية الموارد العامة القائمة وتحافظ على التضامن والتماسك الاجتماعيين في الأوقات الصعبة.

تشارك الحكومات المحلية في التوعية العامة بما في ذلك شراء مساحات إعلانية، والتعاون مع المنظمات المجتمعية، والطباعة، وكبائن الاتصالات، وتحديث معلومات الشبكة العالمية، وإنشاء مراكز اتصال محلية لتوفير المعلومات، وترجمة المواد إلى اللغات المناسبة.

إنّ اتخاذ تدابير الحماية الاجتماعية يكتسب أهمية بالغة لتجنّب الأثر غير المتناسب للجائحة على أشد الفئات السكانية ضعفاً، مثل المسنين أو الأطفال الصغار، وذوي الإعاقة، والمصابين بفيروس العوز المناعي البشري، والفقراء والعاطلين عن العمل، وسكان الأحياء الفقيرة، والعمال غير النظاميين، وغيرهم. ومن المعروف أنّ الحكومات المحلية تنشئ نُظماً لنقل المواد الغذائية وغير الغذائية (ولا سيما الأدوية) للمسنين وذوي الإعاقة الأكثر ضعفاً وذوي الحركة المقيدة لمساعدتهم على الامتثال لأحكام الإقفال. وتعمل الحكومات المحلية بشراكة مع قطاع البقالة، وصيديات الأحياء السكنية، والشركاء المحليين في بناء القدرة على الصمود والتعامل مع حالات الطوارئ، والمجموعات الطوعية، لضمان إمكانية إيصال المواد الأساسية إلى من يحتاجون إليها. وطرح بعض الحكومات المحلية تحديد فترات معينة للمتاجر (مثل الصباح الباكر) لخدمة العملاء المسنين فقط.

تحرص الكثير من الحكومات المحلية على تخصيص موارد لمقدمي أماكن الإقامة المأمونة لضحايا الاعتداء الجنسي والمنزلي وأطفالهم. وتفرض حكومات أخرى حظراً كاملاً على الإخلاء من المساكن المستأجرة الاجتماعية أو الخاصة، وتأجيل دفع الإيجار، وإنفاذ حماية إضافية للمستأجرين لتقليل خسائرهم إلى أدنى حدّ ممكن. وطُرح سياسات عدم قطع الخدمة لمنع قطع خدمات المرافق العامة، مثل الكهرباء والمياه، ولا سيما بالنسبة إلى الفئات الضعيفة من السكان. وتأذن الحكومات المحلية باستخدام المرافق العامة في حالات الطوارئ لتوفير مأوى مؤقت للأشخاص الذين يتعرّضون للتشرد.

يُشكّل دعم الفقراء والعاطلين عن العمل والأشخاص الذين يعملون في وظائف غير مستقرة تدبيراً هاماً آخر تنفذه الحكومات المحلية بالتعاون مع الحكومات المركزية وخطط التأمين الاجتماعي. وتشمل الإجراءات المُحدّدة تدابير لاستبدال الدخل، مثل البدلات النقدية للأسر المعيشية الفقيرة والشديدة الفقر والفئات المهنية الضعيفة، مثل جامعي النفايات خارج الأطر الرسمية. وتعمل الحكومات المحلية على إنشاء وتوسيع وتشغيل المصارف الغذائية وغير الغذائية ومراكز تقديم الوجبات ونقاط التوزيع لتلبية احتياجات أكثر الفئات فقراً وحرماناً. ولا تقتصر الاستفادة على العمال الفقراء وغير النظاميين فحسب - فمن خلال إجازة التباعد الاجتماعي للعمال المعرضين للخطر، تكون الفرصة أكبر في تراجع منحنى الجائحة، مما يعود بالفائدة على الجميع عن طريق إبطاء تفشي الفيروس وتمكين النظم الصحية من التأقلم بشكل أفضل.

إنّ توفير الخدمات الأساسية دون انقطاع - المياه والصرف الصحي وجمع القمامة والمرافق العامة - يُعدّ المسؤولية الرئيسية للحكومات المحلية

يرتبط إنفاذ النظام العام والأنظمة الرامية إلى احتواء الجائحة ارتباطاً وثيقاً بتوعية المجتمع وإجراءات التعبئة التي تتخذها الحكومات المحلية. الأمثلة للقيود التي لا مفر منها في زمن الوباء يُعدّ أفضل تدابير الإنفاذ. ويستند هذا الامتثال إلى الوعي الكامل بطرق انتقال العدوى، وخطر العدوى، وفعالية تدابير الوقاية، وما إلى ذلك. وتتمتع الحكومات المحلية بوضع فريد يُمكنها من تتبّع التنفيذ والوصول إلى الأفراد والشقق والمنزل والمجتمعات المحلية والمنظمات والمنشآت العامة. ويُمكنها فعل ذلك عن طريق إنشاء نُظم منتظمة للتحقق والتفتيش والتسجيل والتتبّع الإلكتروني. كما أنّ دور الحكومة المحلية في الحفاظ على الضروريات مثل الغذاء والإمدادات التي تتدفق من خلال ترتيبات منظمة تسيطر عليها الحكومة هو أمر أساسي أيضاً. وينطوي هذا الدور على تنظيم ساعات عمل محلات البقالة والصيديات وغيرها من الموردين المعنيين مع ضمان امتثالهم للتدابير الوقائية، مثل التباعد الاجتماعي. وقد تُطبّق الحكومات المحلية ضوابط على الأسعار لمنع ارتفاع أسعار الأغذية وغيرها من الإمدادات الأساسية وإبقائها ميسورة التكلفة.

تشكّل استمرارية تقديم الخدمات الأساسية أهم المسؤوليات الملزمة على عاتق الحكومات المحلية. ويحتلّ توفير خدمات المياه والصرف الصحي وجمع القمامة والمرافق العامة دون انقطاع أولوية قصوى. بل إنّ الطلب على هذه الخدمات قد يتزايد وقت

الطوارئ لأن توسيع نطاقها قد يكون مطلوباً في المناطق المعرضة للخطر بوجهٍ خاص (مثل بناء نقاط مياه جديدة). ومن ناحية أخرى، قد ينخفض الطلب على بعض الخدمات العامة الأخرى، مثل التعليم والثقافة بسبب ظروف الإقفال، في حين يُمكن تقليص الخدمات الأخرى (على سبيل المثال، يُمكن أن يقتصر إصلاح الطرق والأرصفة على الإصلاحات الطارئة فقط). ويتطلب ذلك من الحكومات المحلية مراجعة ترتيبات خدماتها أو إعادة ترتيبها أو تحديثها وإعادة تخصيص الموارد. فعلى سبيل المثال، يُمكن تحديث مرافق الحكومة المحلية (مثل أسواق الأغذية) للسماح بالتباعد الاجتماعي المطلوب وتقليل التلامس الجسدي إلى أدنى حدٍّ ممكن. وينبغي أن تحرص الحكومات المحلية على تقديم أو التوسع في توفير منصات إلكترونية عبر شبكة الإنترنت أو الهاتف لسداد فواتير المرافق العامة وتقديم بعض الخدمات الأخرى.

تهدفُ تدابير الإغاثة للاقتصادات المحلية إلى الحدّ من العواقب الاقتصادية لوباءٍ ما، لا سيما في القطاعات التي من المرجح أن تكون من بين أكثر القطاعات تضرراً بما في ذلك النقل والسياحة والفنادق، وتسريع الانتعاش الاقتصادي بمجرد زوال الوباء. وفي كثيرٍ من البلدان، يُسند إلى الحكومات المحلية دورٌ هامٌ في دعم اقتصاد محلي نشط وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية. ومع تقليص المطاعم والأماكن السياحية والمؤسسات المماثلة لحجم أعمالها أو إقفالها، يؤثر ذلك على الأفراد الذين يعتمدون على هذه الوظائف في الحصول على دخلهم. وأخيراً، فإن أي تدابير غوثية للاقتصادات المحلية تنتج عنها خسارة في إيرادات الحكومات المحلية الفورية يجب موازنتها مع تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام تلك الإيرادات لتمويل جهود الاستجابة لجائحة «كوفيد-19». وينبغي للشركات القادرة على مواصلة العمل، أو حتى النمو، في أثناء أزمة جائحة «كوفيد-19»، أن تستمر في دفع حصتها العادلة من الضرائب والرسوم.

هناك خيارات محلية يُمكنها أن تدعم الشركات الصغيرة التي يُحتمل أن تتأثر أكثر بالاضطرابات، ومنها على سبيل المثال تأجيل المدفوعات الضريبية وغير الضريبية وغيرها من المستحقات للشركات المحلية. ويعمدُ عددٌ من الحكومات المحلية إلى استكشاف الطرق المحتملة لتقديم المساعدة المالية للسكان المحليين والشركات، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تأجيل بعض الضرائب التجارية المحلية والمهنية، ووقف عمليات إقفال المرافق العامة والإعفاء من الرسوم المتأخرة، وإنشاء مواقف مؤقتة للسيارات في الشوارع على المدى القصير لاستلام الطعام من المطاعم، وتوفير البدل اليومي للموظفين لشراء الأطعمة والمشروبات من المطاعم المحلية. ويُمكن أن تشمل التدابير المحلية أيضاً الإيجار المؤجل إذا كانت الوقائع المُحدّدة تبرر ذلك، على سبيل المثال إذا كانت المنشأة التي يقع فيها عمل المستأجر مقلقة بسبب حالة الطوارئ. وتتخذ الحكومات المحلية تدابير لضمان وصول المعلومات المتعلقة بالوقاية من الوباء واحتوائه والاستشارات المتعلقة بكيفية تعديل نماذج أعمالها وعملياتها إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك عن طريق المعلومات الواردة عبر الوكالات المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم/المؤسسات ورابطات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

يُتوقعُ إدارة أعداد كبيرة من المهاجرين. ففي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، شرع نحو 700,000 مهاجر في العودة من البلدان المجاورة بسبب جائحة «كوفيد-19»، وطُلب من الحكومات المحلية إدارة عملية إدماجهم. وقد تتكرر هذه الظاهرة في أماكن أخرى مع عودة أعداد كبيرة من المهاجرين إلى ديارهم بسبب الإقفال الاقتصادي في البلدان المضيفة لهم. واستجابةً لذلك، أنشأت حكومة لاوس سبعة مراكز للحجر الصحي، تقع داخل المقاطعات ذات نقاط الحدود الرسمية. وموجب هذا النظام، ستتحمل الحكومات المحلية المسؤولية والمساءلة لضمان عمل هذه المراكز وتوفير الخدمات الكافية بحيث يبقى العمال العائدون تحت الحجر الصحي قبل العودة إلى ديارهم. وسيكون من الأهمية بمكان تعديل صيغ التحويلات الحكومية الدولية لتشمل التمويل الكافي لهذه المهام الجديدة.

تمويل تدابير مُحدّدة لجهود الاستجابة

يقترح الجدول أدناه النوع المناسب من التمويل (حسب ترتيب الأهمية) لتدابير الاستجابة الرئيسية التي تتخذها الحكومات المحلية. ويتوقف انطباق مختلف أنواع التمويل على طبيعة التدخلات المُحدّدة، ولكن المبدأ العام هو الاعتماد أولاً على التمويل الخارجي (الخيري أو الخاص) يليه المَنح المشروطة، ثم المَنح التقديرية، وفي نهاية المطاف إيرادات المصادر الخاصة. ويتمثل الهدف من ذلك في توفير التمويل العام الأكثر مرونة (المَنح التقديرية وإيرادات المصادر الخاصة) للمنافع العامة البحتة غير المتوقعة في أي ترتيبات أخرى للميزانية أو على نحو عاجل للغاية بحيث لا يُمكن انتظار مُخصّصات مشروطة مُحدّدة. ويبيّن الجدول أهمية الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي في إنجاز جميع الأنشطة وسدّ الثغرات التمويلية عند الاقتضاء. ويوضّح الجدول أيضاً المجالات التي لا تكون فيها الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي مقبولة. ويختلف التصميم المُحدّد لنظام الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي من حالةٍ إلى أخرى.



التمويل	مجالات التصدي للأوبئة وتدابيرها
زيادة قدرة نظام الرعاية الصحية المحلي	
منحة النفقات المتكررة المشروطة أو التقديرية، الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي للمعدات الخفيفة والموظفين المؤقتين	<ul style="list-style-type: none"> • الاستعانة بموظفين طبيين إضافيين • شراء المعدات الطبية، معدات الوقاية الشخصية
منحة رأسمالية قطاعية، منحة رأسمالية للأشغال العامة، منحة رأسمالية تقديرية	<ul style="list-style-type: none"> • إعادة تجهيز المرافق القائمة/بناء مرافق جديدة
منحة النفقات القطاعية المتكررة، الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي	<ul style="list-style-type: none"> • توفير وسائل نقل للعاملين الطبيين
توعية المجتمع والتعبئة	
منحة النفقات المتكررة المشروطة أو التقديرية، الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي	<ul style="list-style-type: none"> • إنتاج ونشر المعلومات ومواد التوعية عبر شبكة الإنترنت وخارجها
منحة النفقات المتكررة التقديرية، الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء مراكز اتصال محلية لتوفير المعلومات وغيرها من آليات التعبئة العامة
تدابير الحماية الاجتماعية	
التمويل الخيري، منحة النفقات المتكررة المشروطة أو التقديرية، إيرادات المصادر الخاصة، الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء وتشغيل نُظُم توصيل الأغذية وغير الغذائية (ولا سيما الأدوية) للمسنين وذوي الإعاقة
	<ul style="list-style-type: none"> • تقديم الدعم لمقدمي أماكن الإقامة المأمونة لضحايا الاعتداء الجنسي/المنزلي وأطفالهم
	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء وتشغيل مراكز تقديم الوجبات ونقاط التوزيع
	<ul style="list-style-type: none"> • إعادة تجهيز المرافق العامة لتوفير المأوى المؤقت للمشردين وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان
	<ul style="list-style-type: none"> • قسائم الطعام للأسر المعيشية الفقيرة (إن لم تقدم مركزياً)
إنفاذ النظام العام واللوائح العامة	
منحة النفقات المتكررة المشروطة أو التقديرية، الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي	<ul style="list-style-type: none"> • إجراء عمليات التفتيش والمعاينة وإدخال أنظمة التسجيل والتتبع الإلكترونية
استمرارية تقديم الخدمات الأساسية	
منحة النفقات المتكررة المشروطة أو التقديرية، إيرادات المصادر الخاصة، الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي	<ul style="list-style-type: none"> • ترتيبات إعادة ترتيب/إعادة تجهيز الخدمات (موظفون إضافيون وتدابير وقائية)
منحة رأسمالية مشروطة أو تقديرية، الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي	<ul style="list-style-type: none"> • توسيع/إعادة تجهيز منشآت تقديم الخدمات
تدابير الإغاثة للاقتصادات المحلية	
منحة رأسمالية تقديرية، إيرادات المصادر الخاصة، الشراكات بين القطاعين العام والخاص، الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي	<ul style="list-style-type: none"> • إعادة تجهيز الأماكن العامة لتسهيل العمليات التجارية
منحة النفقات المتكررة المشروطة، إيرادات المصادر الخاصة، الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي	<ul style="list-style-type: none"> • استمرار تقديم خدمات المرافق العامة للشركات المحلية (حسب طريقة التوفير)
إيرادات المصادر الخاصة، الشراكات بين القطاعين العام والخاص، الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي	<ul style="list-style-type: none"> • إنتاج ونشر المعلومات والمشورة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بشأن تعديل العمليات التجارية
إدارة أعداد كبيرة من المهاجرين	
منحة رأسمالية مشروطة (من الأهمية بمكان عدم تحويل الموارد التقديرية لهذه المهمة التي يُضطلع بها نيابةً عن الحكومة المركزية)	<ul style="list-style-type: none"> • بناء مراكز الحجر الصحي
منحة النفقات المتكررة المشروطة (من الأهمية بمكان عدم تحويل الموارد التقديرية لهذه المهمة التي يُضطلع بها نيابةً عن الحكومة المركزية)	<ul style="list-style-type: none"> • تزويد مراكز الحجر الصحي بالموظفين وإدارتها
منحة النفقات المتكررة التقديرية أو المشروطة؛ يمكن إضافة الإعانات الإجمالية للإنفاق التشغيلي إلى برنامج الرصد القائم	<ul style="list-style-type: none"> • مراقبة الالتزام بالحجر الصحي في مساكن المهاجرين العائدين

فئة التأثير	وصف مفصل	القائمة (وصف مختصر)
1- الوقاية		
معلومات عامة	التدريب المجتمعي/معلومات عن الجوائح، مثل جائحة «كوفيد-19»	التدريب على الفعاليات
كفاءة الإدارة والتنفيذ	التدريب في مجال الإدارة وقطاع الخدمات العامة	التدريب على إدارة الطوارئ
كفاءة الإدارة والتنفيذ	إنشاء مكتب تنسيق للإدارة العامة	وحدة التنسيق في حالات الطوارئ
كفاءة الإدارة والتنفيذ	صيانة المرافق	الحفاظ على التنسيق في حالات الطوارئ
معلومات عامة	المطبوعات والصحف	الحملة الإعلامية
معلومات عامة	تنمية القدرات - النظافة الصحية (المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)	اجتماعات توعوية
معلومات عامة	إعلانات/إرشادات الصحة العامة	إذاعات محلية
معلومات عامة	أدلة الأسر المعيشية	بطاقات المعلومات
معدات الوقاية الشخصية	الأسر المعيشية/الأسواق/الإدارة/مراكز الرعاية الصحية الأولية	مُعقّمات اليدين
معدات الوقاية الشخصية	الأسر المعيشية/الأسواق/الإدارة/مراكز الرعاية الصحية الأولية	مخزون معدات الوقاية الشخصية
كفاءة الإدارة والتنفيذ	مسح (مسوحات) الإدارة	رسم خرائط الأسر المعيشية
الإمدادات الطبية وغيرها من الإمدادات الحيوية	معدات الاختبار الأساسية	مجموعات أدوات الاختبار لمركز الصحة الأولية
كفاءة الإدارة والتنفيذ	تدريب موظفي الرعاية الصحية الأولية (الاختبار/العلاج/الحماية)	مركز الصحة الأولية - تدريب الموظفين
الإمدادات الطبية وغيرها من الإمدادات الحيوية	مجموعات الاختبار والأدوية	مركز الصحة الأولية - المخزون الأساسي
كفاءة الإدارة والتنفيذ	توافر الموظفين (زيادة الرواتب)	مركز الصحة الأولية - السبل الميسرة
الإمدادات الطبية وغيرها من الإمدادات الحيوية	إمدادات المياه النظيفة/المياه المعبأة في زجاجات	مركز الصحة الأولية - المياه
التطهير والتنظيف	تطهير المرافق العامة المؤهلة	النظافة المجتمعية
التطهير والتنظيف	تطهير وسائل النقل العام المؤهلة (بما في ذلك القطاع الخاص)	النقل المجتمعي
التطهير والتنظيف	تطهير المرافق الخاصة المؤهلة	النظافة المجتمعية
2- الاستجابة السريعة		
العلاج/السيطرة	خدمات التوعية المتاحة	تعبئة مؤسسة الرعاية الصحية الأولية
العلاج/السيطرة	تقديم الخدمات الطبية مجاناً من خلال الرعاية الصحية الأولية	العلاج الطبي غير القابل للتأجيل
العلاج/السيطرة	لا توجد تكاليف للإحالات إلى المستشفيات بما في ذلك النقل	الإحالة
العلاج/السيطرة	اختبار القدرة على سد الاحتياجات الإضافية المفاجئة، المقررة لتغطية احتياجات المجتمع المحلي	اختبار القدرة على سد الاحتياجات الإضافية المفاجئة
العلاج/السيطرة	مسح وتحليل أسرة الرعاية الصحية الأولية ولوازمها المتاحة	تحليل مؤقت للمرافق الطبية
العلاج/السيطرة	تشديد مرافق مؤقتة تشمل إعادة استخدام أصول البلدية	المرافق الطبية المؤقتة
تنفيذ التباعد الاجتماعي وإنفاذه	إنشاء مراكز الحجر الصحي بما في ذلك استخدام الفنادق/الهيكل الأساسية السياحية	إنشاء مركز الحجر الصحي
العلاج/السيطرة	شراء المعدات الطبية المتخصصة	المعدات الطبية المتخصصة
العلاج/السيطرة	بناء/صيانة/استخدام النظم	التخلص من النفايات الطبية

القائمة (وصف مختصر)	وصف مفصل	فئة التأثير
النقل الطبي في حالات الطوارئ	وسائل نقل لأفراد المجتمع المحلي من وإلى مراكز الرعاية الصحية الأولية ومستشفيات الإحالة	العلاج/السيطرة
إمدادات الغذاء والمياه	الأغذية والمياه المُسلّمة	تنفيذ التباعد الاجتماعي وإنفاذه
إمدادات الطاقة المنزلية	وقود الطهي والتدفئة	الإمدادات الطبية وغيرها من الإمدادات الحيوية
حلول الوصول إلى الأسواق الرقمية	إنشاء نُظُم إلكترونية عامة لتسجيل الطلبات لصالح لأسواق العامة	تنفيذ التباعد الاجتماعي وإنفاذه
ضبط أسعار السوق	مراقبة والتفتيش على تكاليف الأغذية الأساسية وجودتها	معلومات عامة
مرافق التخزين في حالات الطوارئ	التخزين الاستراتيجي للمواد الأساسية بما في ذلك الغذاء والطاقة (شاملة التخزين البارد)	الإمدادات الطبية وغيرها من الإمدادات الحيوية
المأوى - سياسة البقاء في المنزل	توعية الجمهور بشأن تنفيذ سياسة البقاء في المنزل	معلومات عامة
مراقبة الموقف والإبلاغ عنه	الإدارة العامة لوحدة التنسيق في حالات الطوارئ	كفاءة الإدارة والتنفيذ
برنامج معدات الوقاية الشخصية المجتمعية	معدات الوقاية الشخصية لأفراد المجتمع المحلي (كمات/مُعقّمات اليدين)	معدات الوقاية الشخصية
تكاليف أمنية إضافية	تكاليف أمنية إضافية	تنفيذ التباعد الاجتماعي وإنفاذه
إدارة الحدود ومراقبتها	إتاحة مرافق وخدمات حدود دولية إضافية	تنفيذ التباعد الاجتماعي وإنفاذه
مراقبة أماكن العمل	أمان إضافي لتجار التجزئة ومجمعات البيع بالتجزئة	تنفيذ التباعد الاجتماعي وإنفاذه
التتبع المجتمعي	خدمات التتبع الرقمي	تنفيذ التباعد الاجتماعي وإنفاذه
الخدمات المجتمعية	تسهيلات الدفع للنقد/القسائم	تنفيذ التباعد الاجتماعي وإنفاذه
تكاليف إضافية في رواتب الخدمة العامة	المدفوعات المقدمة للمستجيبين الأوائل والموظفين الأساسيين (ساعات العمل الإضافية والتكميلية)	كفاءة الإدارة والتنفيذ
خدمات الدعم النفسي للمواطنين	الدعم النفسي للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي	العلاج/السيطرة
البحث والإنقاذ	الرعاية المجتمعية لكبار السن والفئات الضعيفة	العلاج/السيطرة
3- الانتعاش		
المتّح المقدمة للأعمال التجارية الصغيرة	مَنح تُقدّم للأعمال التجارية الصغيرة لتغطية كشف الأجور والحفاظ على الطاقة الإنتاجية	الانتعاش الاقتصادي
التوظيف المؤقت	التوظيف المؤقت لتزويد الأسر المعيشية بمدفوعات للأشغال العامة	الانتعاش الاقتصادي
الحماية الاجتماعية	تعزيز مدفوعات منحة الأم والطفولة المبكرة	الحماية الاجتماعية للأسر المعيشية
الحماية الاجتماعية	الوجبات المدرسية	الحماية الاجتماعية للأسر المعيشية
الحماية الاجتماعية	زيادة التعويضات المقدمة من الدولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة	موظف الحماية الاجتماعية
الحماية الاجتماعية	تعزيز مدفوعات الإعاقة	الحماية الاجتماعية للأسر المعيشية
الحماية الاجتماعية	مدفوعات الدعم الزراعي	موظف الحماية الاجتماعية
الحماية الاجتماعية	مَنح مباشرة للفئات الضعيفة	الحماية الاجتماعية للأسر المعيشية
الانتعاش الاقتصادي - وإعادة بناء الحيز المالي المحلي	إعادة استخدام الأصول	إعادة بناء الحيز المالي المحلي
الانتعاش الاقتصادي - وإعادة بناء الحيز المالي المحلي	إنشاء وحدات تطوير الأعمال البلدية والمجمعات الصناعية	الانتعاش الاقتصادي
الانتعاش الاقتصادي - وإعادة بناء الحيز المالي المحلي	إنشاء صناديق تأسيسية على مستوى البلديات للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ودعم الأعمال التجارية المتنامية (المتّح)	الانتعاش الاقتصادي

القائمة (وصف مختصر)	وصف مفصل	فئة التأثير
الانتعاش الاقتصادي - وإعادة بناء الحيز المالي المحلي	تصميم وتنفيذ خطط الضمان مع المؤسسات المالية المحلية (المصارف التجارية، ومصارف التنمية الوطنية، والصناديق السيادية)	الانتعاش الاقتصادي
الانتعاش الاقتصادي - وإعادة بناء الحيز المالي المحلي	وضع خطة وميزانية للإنعاش الاقتصادي	كفاءة الإدارة والتنفيذ
الانتعاش الاقتصادي - وإعادة بناء الحيز المالي المحلي	وضع خطة وميزانية محلية لتعافي الحيز المالي	كفاءة الإدارة والتنفيذ
الانتعاش الاقتصادي - وإعادة بناء الحيز المالي المحلي	تعبئة الإيرادات بما في ذلك من مصادر جديدة، مثل الضرائب المفروضة على الخدمات الرقمية	إعادة بناء الحيز المالي المحلي
الانتعاش الاقتصادي - وإعادة بناء الحيز المالي المحلي	الإعفاءات الضريبية للشركات والأعمال التجارية المحلية	الانتعاش الاقتصادي
الانتعاش الاقتصادي - وإعادة بناء الحيز المالي المحلي	تسجيل الأراضي/دعم ترخيص استخدام الأراضي	إعادة بناء الحيز المالي المحلي
الانتعاش الاقتصادي - وإعادة بناء الحيز المالي المحلي	إيجارات البلديات والحكومات المحلية	إعادة بناء الحيز المالي المحلي
الانتعاش الاقتصادي - وإعادة بناء الحيز المالي المحلي	استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية	الانتعاش الاقتصادي
الانتعاش الاقتصادي - وإعادة بناء الحيز المالي المحلي	قروض وضمانات الاستقرار الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لدعم ميزانيتها العمومية (تتطلب موافقة من منصة الاستثمار التابعة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)	الانتعاش الاقتصادي
الانتعاش الاقتصادي - وإعادة بناء الحيز المالي المحلي	إنشاء صناديق تأسيسية على مستوى البلديات للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودعم الأعمال التجارية الآخذة في النمو (القروض والضمانات المباشرة) (تتطلب موافقة من منصة الاستثمار التابعة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)	الانتعاش الاقتصادي



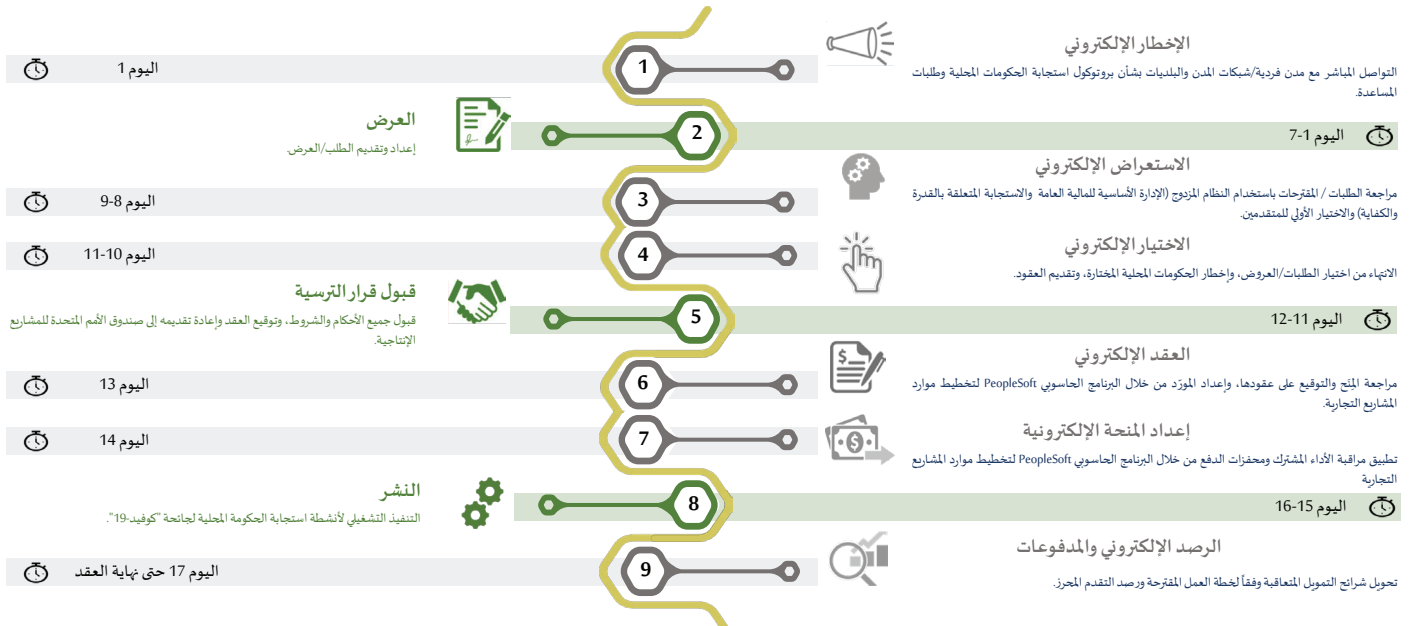
المنح المخصصة للبلديات- المدة اللازمة للتنفيذ 14 يوماً

صندوق الأمم المتحدة
للمشاريع الإنتاجية /
الشريك



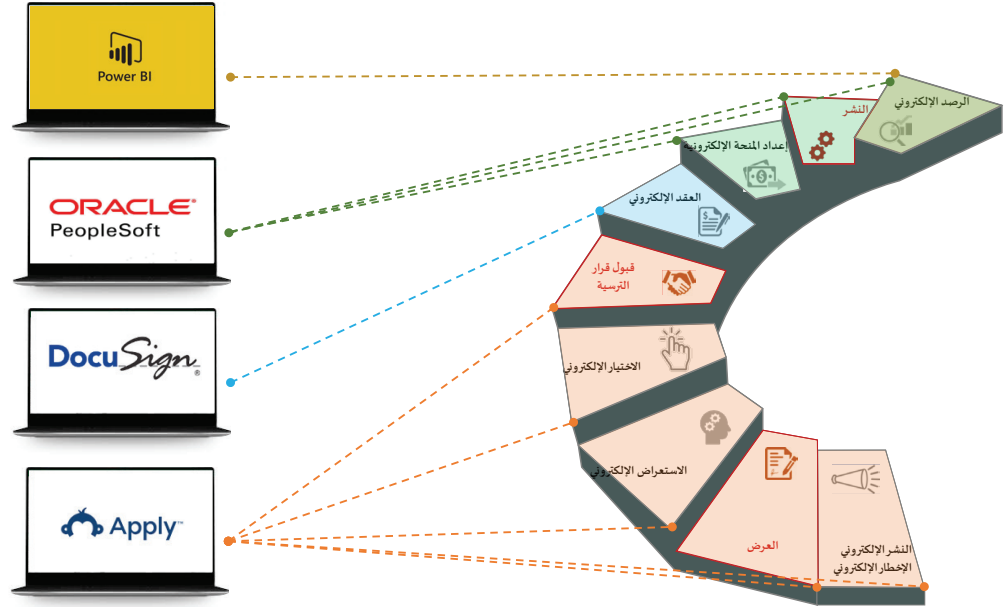
الجدول الزمني

الحكومة المحلية





أدوات إلكترونية لإدارة عملية تخصيص المنح



يُضطلع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بمهمة ترتيب تمويلات مالية عامة وخاصة للفقراء في أقل البلدان نمواً في العالم البالغ عددها ٤٧ بلداً. ويقدم الصندوق، بولايته الرأسمالية وأدواته، نماذج «الميل الأخير» المالية التي تُحرر صرف الموارد العامة والخاصة، ولا سيما على الصعيد المحلي، للحد من الفقر ودعم التنمية الاقتصادية المحلية.

تعمل نماذج التمويل التي يوفرها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية من خلال ثلاث قنوات: الاقتصادات الرقمية الشاملة، وربط الأفراد والأسر المعيشية والشركات الصغيرة بالنظم الإيكولوجية المالية التي تُحفّز المشاركة في الاقتصاد المحلي، وتوفر أدوات للخروج من دائرة الفقر وإدارة الحياة المالية؛ وتمويل التنمية المحلية على نحوٍ يُطلق العنان لإمكانيات المجتمعات المحلية من خلال اللامركزية المالية، والتمويل المبتكر على نطاق البلديات، والتمويل المنظم للمشاريع لدفع عجلة التنمية الاقتصادية المحلية والتنمية المستدامة؛ وتمويل الاستثمار، الذي يوفر الهيكلة المالية الحفازة، وإزالة المخاطر، ونشر رأس المال لتحفيز تأثير أهداف التنمية المستدامة وتعبئة الموارد المحلية. ومن خلال تعزيز كيفية عمل التمويل لصالح الفقراء على مستوى الأسر المعيشية والمشاريع الصغيرة والبنية التحتية المحلية، يُساهم الصندوق في تحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الفقر، وهدف التنمية المستدامة ١٧ المتعلق بوسائل التنفيذ. ومن خلال تحديد قطاعات السوق التي قد تتسم فيها نماذج التمويل المبتكرة بأثرٍ تحويلي يساعد على الوصول إلى الميل الأخير ومعالجة الإقصاء وعدم المساواة في الوصول، إذ يُساهم الصندوق في تنوع واسع من أهداف التنمية المستدامة.

لمزيدٍ من المعلومات حول عمل فريق تمويل التنمية المحلية في تمويل الحكومات المحلية، يُرجى زيارة الرابط التالي: <https://www.unCDF.org/local-development-finance>



Unlocking Public and Private
Finance for the Poor